هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الدليل الاسترشادي للمستفيد الحقيقي

هيئة السوق المالية

فبراير 2026

هذا الدليل يعد استرشادياً فقط، ولا يعد ما ورد في هذا الدليل بديلاً لأي من الأحكام الواردة في الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها لدى هيئة السوق المالية، وعند وجود أي تعارض بين ما ورد في هذا الدليل وبين أحكام تلك الأنظمة واللوائح، فإن المرجعية تكون لتلك الأنظمة واللوائح.

المقدمة

- يركز الدليل الإرشادي على مساعدة "المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة السوق المالية" على فهم التزاماتها المتعلقة بتحديد المستفيدين الحقيقيين والتحقق منهم، وذلك وفقًا لنظام مكافحة غسل الأموال ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله في المملكة العربية السعودية. كما يهدف الدليل إلى أن يكون مرجعًا عمليًا للجهات الخاضعة للإشراف حول كيفية التطبيق الفعال لمتطلبات العناية الواجبة بالعملاء ذات الصلة بالملكية المستفيدة. يأخذ الدليل الإرشادي في الاعتبار المعايير والتوجيهات الصادرة عن مجموعة العمل المالي وأفضل الممارسات المتبعة. ولا يُعد الدليل الإرشادي شامل أو مقيّد لإجراءات الجهات الخاضعة للإشراف في سبيل الوفاء بالتزاماتها النظامية ضمن الإطار القانوني والتنظيمي القائم.

- وتقر العديد من التقارير بالمخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والمتصلة بالأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. فالكيانات الاعتبارية، بما في ذلك الشركات، والصناديق الاستئمانية، والمؤسسات، والشراكات، تنخرط في أنشطة تجارية متنوعة على مستوى العالم. وعلى الرغم من دورها الاقتصادي المشروع في الغالب، فإن هذه الكيانات تظل عرضة لسوء الاستخدام في مخططات معقدة تهدف إلى إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي والأسباب الكامنة وراء حيازة الأصول. ويمكن تسهيل الأنشطة غير المشروعة، مثل غسل الأموال، والرشوة، والفساد، والتداول بناءً على معلومات داخلية، والاحتيال الضريبي، وتمويل الإرهاب، والتحايل على العقوبات، من خلال التلاعب بالكيانات الاعتبارية.

- ومن الأساليب الشائعة لسوء الاستخدام استغلال الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية لإخفاء حقوق المستفيد الحقيقي والمسيطر. يمكن للمجرم خلق طبقة من العزل بينه وبين أصوله غير المشروعة، بما يعقد عملية اكتشافها ويُعيق أي تحقيقات جنائية، من خلال إنشاء شخص اعتباري أو ترتيب قانوني. وعلى الرغم من أن العديد من الشركات مشروعة، فإن السيناريو الموضح يمكن استغلاله للتهرب من الالتزامات الضريبية، وإخفاء الأموال غير المشروعة، وتسهيل عمليات غسل الأموال.

مفهوم المستفيد الحقيقي

- كرَّس تعريف المستفيد الحقيقي الفقرة 15 من المادة 1 من نظام مكافحة غسل الأموال، حيث يُعرف المستفيد الحقيقي بأنه: الشخص ذو الصفة الطبيعية الذي يمتلك أو يمارس سيطرة فعلية نهائية مباشرة أو غير مباشرة على العميل أو الشخص الطبيعي الذي تُجرى المعاملة

نيابة عنه، أو على المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو المنظمات غير الهادفة إلى الربح أو على أي شخص اعتباري آخر.

- بالإضافة إلى ذلك، تحدد اللائحة التنفيذية في المادة 2-7 المستفيد الحقيقي:

أ- بالنسبة للعملاء من الأشخاص الاعتباريين، يتعين على المؤسسة المالية أو أصحاب المهن والأعمال غير المالية المحددة تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يملك أو يسيطر بشكل نهائي على 25% أو أكثر من حصص الشخص الاعتباري، واتخاذ تدابير معقولة للتحقق من هويته.

ب- في الحالات التي لا تتوفر فيها حصة مسيطرة بحسب ما هو محدد في الفقرة (1) السابقة، أو حيث يُشتبه بأن مالك الحصة المسيطرة ليس هو المستفيد الحقيقي، تُحدد هوية الشخص الطبيعي الذي يمارس السيطرة على الشخص الاعتباري عبر وسائل أخرى، أو يمكن اللجوء -كوسيلة أخيرة-، إلى تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يشغل منصب مسؤول الإدارة العليا والتحقق منها.

ت- بالنسبة للترتيبات القانونية، يجب تحديد هوية المنشئ أو الناظر، أو المستفيدين أو أصناف المستفيدين وأي شخص طبيعي آخر يمارس السيطرة الفعلية والنهائية على الترتيب القانوني أو يشغل مناصب مماثلة الأنواع الأخرى من الترتيبات القانونية واتخاذ التدابير المعقولة للتحقق من هذه الهوية.

- ويجب على المؤسسات المالية التمييز بين المستفيد الحقيقي والمستفيد القانوني. فالمستفيد القانوني تعني الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يمتلكون الشخص الاعتباري. يمتد تعريف المستفيد الحقيقي ليشمل ما هو أبعد من الملكية القانونية، إذ يأخذ في الاعتبار مفهوم الملكية والسيطرة النهائية (الفعلية). علاوة على ذلك، فإن تحديد المساهمين في الكيان وحده لا يكشف دائمًا عن المستفيدين الحقيقيين، حيث قد يشمل المساهمون أشخاصًا اعتباريين آخرين.

- ومن المهم الإشارة إلى أن المستفيد الحقيقي هو الشخص الطبيعي (وليس الاعتباري) الذي يمتلك فعليًا ويستفيد من رأس المال أو أصول الشخص الاعتباري؛ وكذلك أولئك الذين يمارسون بالفعل سيطرة فعّالة عليه (سواء شغلوا مناصب رسمية ضمن ذلك الشخص الاعتباري أم لم يشغلوها)، وليس مجرد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يملكون الحق القانوني (على الورق) في ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، حتى وإن كانت معلومات المساهمين تتعلق بأشخاص طبيعيين، فقد لا تشمل أولئك الذين يمارسون السيطرة دون أن يكونوا مساهمين، أو أولئك الذين يسيطرون على الشخص الاعتباري استنادًا إلى نوع الأسهم التي يمتلكونها، وذلك بشكل مغاير لعتبات الملكية.

الالتزامات المتعلقة بتحديد هوية المستفيد الحقيقي والتحقق منها

- غالبًا ما تسعى المؤسسات الإجرامية إلى إخفاء الملكية والسيطرة الحقيقية، مما يجعل عملية التحديد والتحقق أمرًا معقدًا. وتتمثل الالتزامات في تحديد الأفراد الذين يشغلون صفة المستفيد الحقيقي، مع التأكيد على أن المستفيد الحقيقي هو دائمًا شخص طبيعي وليس شركة أو منظمة. وقد يكون لدى العملاء عدة مستفيدين حقيقيين، مما يستلزم تحديد جميع الأفراد الذين يحملون هذه الصفة والتحقق من هويتهم.

- وتتمثل المهمة الجوهرية في تحديد والتحقق من ترتيبات المستفيد الحقيقي الخاصة بالعملاء. إن استيعاب هوية المستفيد الحقيقي (أو المستفيدين الحقيقيين) يتيح اتخاذ قرارات مدروسة بشأن المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. يشمل ذلك التزامات المؤسسات المالية تجاه:
  - أ- فهم هيكل الملكية الخاص بالعميل.
  - ب- تحديد المستفيد الحقيقي
  - ت- التحقق من المستفيد الحقيقي

- وكخطوة أولى، يتعين على المؤسسات المالية تحديد هيكل ملكية العميل. ويُعد هيكل الملكية عنصرًا أساسيًا يوجّه اختيار التدابير المناسبة للعناية الواجبة بالعميل. كما يوفر رؤى حول مدى تعقيد ترتيبات الملكية الخاصة بالعميل.

- ويُعتبر فهم ما إذا كان العميل مملوكًا بشكل مباشر، أو غير مباشر، أو يتضمن كيانات أو ترتيبات قانونية معقدة ضمن سلسلة الملكية أمرًا بالغ الأهمية. يُمكن هذا التقييم الأولي المؤسسات المالية من تصنيف مستوى مخاطر العميل بدقة.

- وكخطوة ثانية، ومن أجل تحديد المستفيد الحقيقي، يتعين على المؤسسات المالية أن تبدأ بتحديد ما إذا كان هناك أي شخص طبيعي يمتلك العميل. وفي حال عدم وجود ملكية مباشرة أو غير مباشرة، يجب على المؤسسات المالية تحديد الشخص الذي يسيطر على نسبة 25% أو أكثر من (1) الأسهم أو (2) حقوق التصويت الخاصة بالشخص الاعتباري. يوضح المخطط التالي العناصر الأساسية لتحديد الشخص الطبيعي المستفيد الحقيقي.

- وبما يتفق مع النهج القائم على المخاطر، تُخول المؤسسات المالية بعدم تطبيق متطلب تحديد المستفيد الحقيقي على الشركات التي يتم إدراج أوراقها المالية للتداول في سوق منظم، والتي تخضع لالتزامات الإفصاح وفقًا لقانون الاتحاد الأوروبي أو تخضع لمعايير دولية مكافئة تضمن الشفافية الكافية للمعلومات المتعلقة بملكية رأس المال.

- عليه، ينبغي على المؤسسات المالية ما يلي:
  - أ- تحديد الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون في النهاية مصلحة ملكية مسيطرة في الشخص الاعتباري. ويعني ذلك تحديد الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون نسبة 25% فأكثر.
  - ب- وفي حال وجود شك فيما إذا كان الأشخاص ذوو المصلحة المسيطرة هم بالفعل المستفيد الحقيقي، أو في حال عدم وجود شخص طبيعي يمارس السيطرة من خلال مصالح الملكية،

يجب تحديد هوية الأشخاص الطبيعيين (إن وجدوا) الذين يمارسون السيطرة على الشخص الاعتباري بوسائل أخرى.

ت- وفي حال عدم تحديد أي شخص طبيعي، يتعين على الجهات الخاضعة للإشراف تحديد هوية الشخص الطبيعي ذي الصلة الذي يشغل منصب المسؤول الإداري الأعلى، واتخاذ التدابير المعقولة للتحقق من هويته.

الملكية المباشرة وغير المباشرة لتحديد المستفيد الحقيقي

- في سلسلة تحديد المستفيد الحقيقي من الأشخاص الطبيعيين، تكون الخطوة الأولى للمؤسسات المالية هي تحديد ما إذا كان العميل مملوكًا بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل شخص/أشخاص طبيعيين.

- ومن الممكن أن يتم تقسيم الملكية إلى حصص تقل عن 25%، إلا أن العلاقات بين الأطراف قد تمنح أحد الأفراد ملكية مجمّعة للعميل تصل إلى أكثر من 25%. ويشمل ذلك الأفراد الذين يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر نسبة ملكية دنيا في الشخص الاعتباري.

المثال الأول: يوضح هذا المثال الملكية المباشرة البسيطة، حيث يمتلك الكيان أربعة أشخاص طبيعيين.

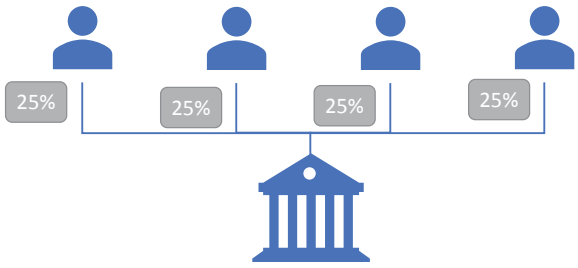

المثال الثاني: يوضح هذا المثال أن هناك 4 أشخاص طبيعيين هم المستفيدون المباشرون للعميل، ومع ذلك فإن شخصين طبيعيين فقط يمتلكان 25٪ أو أكثر من الكيان:

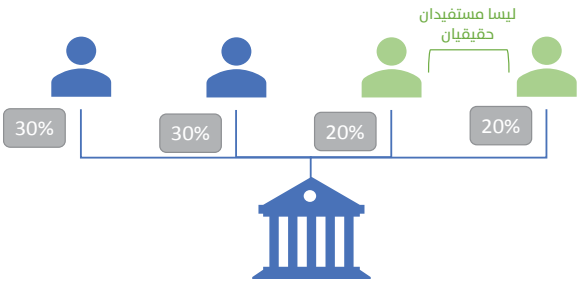

المثال الثالث: يوضح هذا المثال هيكلًا بسيطًا للملكية المباشرة وغير المباشرة، حيث يكون الكيان مملوكًا من جهة من قبل الشخص الطبيعي بشكل مباشر، ومن جهة أخرى من قبل نفس الشخص الطبيعي عبر شخص اعتباري آخر:

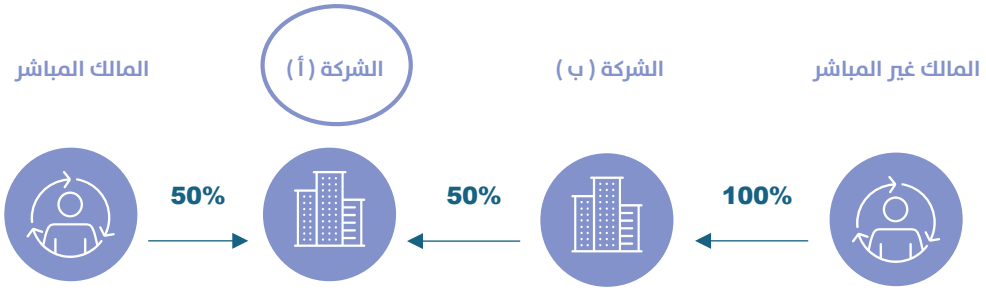

كجزء من اختبار الملكية، يجب على المؤسسات المالية حساب النسبة المئوية للملكية. عندما يتعين تحديد نسبة رأس المال المحتفظ بها عبر عدة مستويات متعاقبة من الاستفادة غير المباشرة، فإن إجمالي النسبة النهائية لرأس المال المحتفظ به من قبل كل فرد تُحتسب رياضيًا كنتيجة لتلك النسب المختلفة المحتفظ بها بشكل غير مباشر — أي من خلال عملية حسابية مرجّحة لنسب حصص رأس المال المحتفظ بها. في هذه الحالة الموضحة، يمتلك المستفيد غير المباشر 50% من الشركة أ (100% × 50% = 50%).

المثال الرابع: الملكية المجمعة:

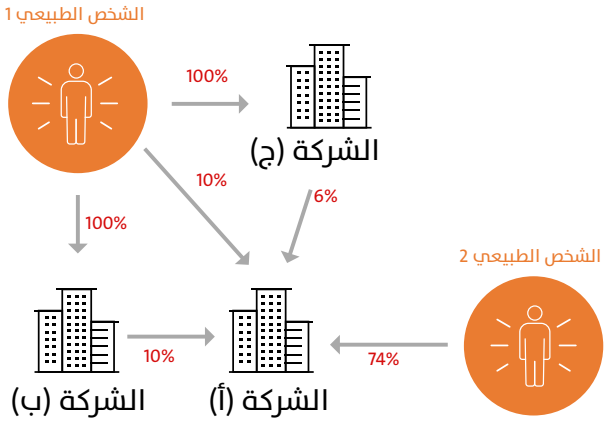

يوضح هذا المثال أن الأشخاص الطبيعيين قد يمتلكون حصص ملكية في كيان قانوني بشكل مباشر وغير مباشر. يجب تحديد جميع هذه المصالح وحسابها وتجميعها. يجب جمع نسب الاستفادة عبر كل من الحصص المباشرة وغير المباشرة لضمان تحديد إجمالي نسبة الاستفادة التي يمتلكها كل شخص طبيعي بدقة. ويضمن هذا النهج التعرف بشكل صحيح على الأفراد الذين يمارسون ملكية جوهرية من خلال مصالح مجمّعة، باعتبارهم المستفيد الحقيقي. يُظهر المثال أن الشخص الطبيعي (1) يمتلك حصصاً مباشرة وغير مباشرة في شركة (أ). وعند تجميع هذه الحصص، يبلغ إجمالي نسبة الملكية 26٪، وبالتالي يُعتبر هذا الفرد مستفيدًا حقيقيًا لشركة (أ) إلى جانب الشخص الطبيعي (2).

مفهوم السيطرة

- في حال عدم تحديد استفادة مباشرة أو غير مباشرة تتجاوز 25٪، يتعين على المؤسسات المالية تحديد الشخص الطبيعي الذي يمارس السيطرة النهائية على العميل.
- يشير مفهوم السيطرة إلى القدرة على اتخاذ القرارات ذات الصلة داخل الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني وفرض تلك القرارات. ومن المهم التمييز بين العمل نيابةً عن العميل وبين ممارسة السيطرة الفعلية عليه. يساعد فهم هيكل الإدارة والحوكمة الخاص بالعميل في تحديد الأفراد الذين يمارسون السيطرة الفعلية. وعند تحديد المسيطر الفعلي للعملاء غير الأفراد، يجب أخذ الاعتبارات التالية في الحسبان: الأفراد الذين يمكنهم السيطرة على العميل، والأفراد الذين لديهم صلاحية تعيين أو عزل الإدارة العليا، ومن يمتلكون أكثر من 25٪ من حقوق التصويت، والأفراد في المناصب الإدارية العليا (مثل الرئيس التنفيذي)، والأمناء حيثما ينطبق ذلك. ويضمن هذا النهج الشامل فهمًا دقيقًا للاستفادة الحقيقية المرتبطة بالسيطرة الفعلية.
- أمثلة على أشخاص طبيعيين يمكن اعتبارهم مستفيد حقيقي على أساس أنهم الملاك/المسيطرون النهائيون للشخص الاعتباري، سواء من خلال مصالح الملكية، أو المناصب التي يشغلونها داخل الشخص الاعتباري، أو من خلال وسائل أخرى:

أ- المساهمون الذين يمارسون السيطرة بمفردهم أو مع مساهمين آخرين، بما في ذلك من خلال أي عقد أو تفاهم أو علاقة أو كيان وسيط أو متعدد المستويات. يركز هذا النهج على المساهمين الذين يمارسون السيطرة بمفردهم أو جماعيًا عبر العقود أو التفاهمات أو العلاقات أو الكيانات الوسيطة أو متعددة المستويات. يشمل ذلك السيطرة غير المباشرة، والتي قد تمتد إلى ما هو أبعد من الاستفادة القانونية على مستوى الكيانات الاعتبارية أو المساهمين بالوكالة.

ب- السيطرة من خلال العلاقات الشخصية: وتشمل الأفراد الذين يسيطرون على شخص اعتباري بسبب علاقاتهم الشخصية مع أفراد في مواقع ملكية أو نفوذ.

ت- السيطرة بدون ملكية: يمكن للأشخاص الطبيعيين ممارسة السيطرة دون ملكية من خلال المشاركة في تمويل المشروع أو وجود علاقات أسرية وثيقة أو ارتباطات تاريخية أو تعاقدية. قد تُفترض السيطرة حتى وإن لم تُمارس فعليًا، مثل الاستفادة من الأصول المملوكة للشخص الاعتباري. يمكن تحديد السيطرة غير المباشرة من خلال اتفاقيات المساهمين، أو ممارسة النفوذ المهيمن، أو سلطة تعيين الإدارة العليا. يجوز للمساهمين التعاون لتعزيز السيطرة من خلال اتفاقيات رسمية أو غير رسمية، بما في ذلك استخدام المساهمين بالوكالة.

ث- السيطرة من خلال المناصب التي يتم شغلها: تحديد الأفراد المسؤولين عن القرارات الاستراتيجية التي تؤثر على ممارسات الكيان أو توجهاته، مثل المديرين أو التنفيذيين، يُعد أمرًا بالغ الأهمية. وقد يمارس المديرون السيطرة الفعلية أو لا يمارسونها، وقد تكون المعلومات المتعلقة بهم محدودة إذا كان المديرون بالوكالة يمثلون مصالح غير معلنة.

ج- السيطرة التنفيذية: يُعتبر الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون السيطرة التنفيذية على الشؤون اليومية من خلال المناصب الإدارية العليا مثل الرئيس التنفيذي، أو المدير المالي، أو المدير التنفيذي/العضو المنتدب، أو الرئيس، عناصر أساسية. يتمتع هؤلاء الأفراد بسلطة كبيرة على العلاقات المالية والشؤون المالية الجارية للشخص الاعتباري، بما في ذلك التعاملات مع المؤسسات المالية التي تحتفظ بحسابات نيابة عن الكيان.

ح- سلطة تعيين أغلبية الإدارة العليا: يمكن ممارسة السيطرة على الشخص الاعتباري إذا كان للفرد سلطة تعيين غالبية الإدارة العليا بشكل مباشر أو غير مباشر.

خ- السيطرة من خلال الوسائل غير الرسمية: يمكن ممارسة السيطرة على الشخص الاعتباري من خلال وسائل غير رسمية، مثل العلاقات الشخصية الوثيقة مع الأقارب أو الشركاء. إضافةً إلى ذلك، عندما يستخدم الفرد أو يتمتع أو يستفيد من الأصول المملوكة للشخص الاعتباري.

د- النظار والأمناء (حيثما ينطبق ذلك).

- يوضح المخطط التالي مفاهيم السيطرة التي يُبنى عليها اعتبار الشخص الطبيعي مستفيدًا حقيقيًا:

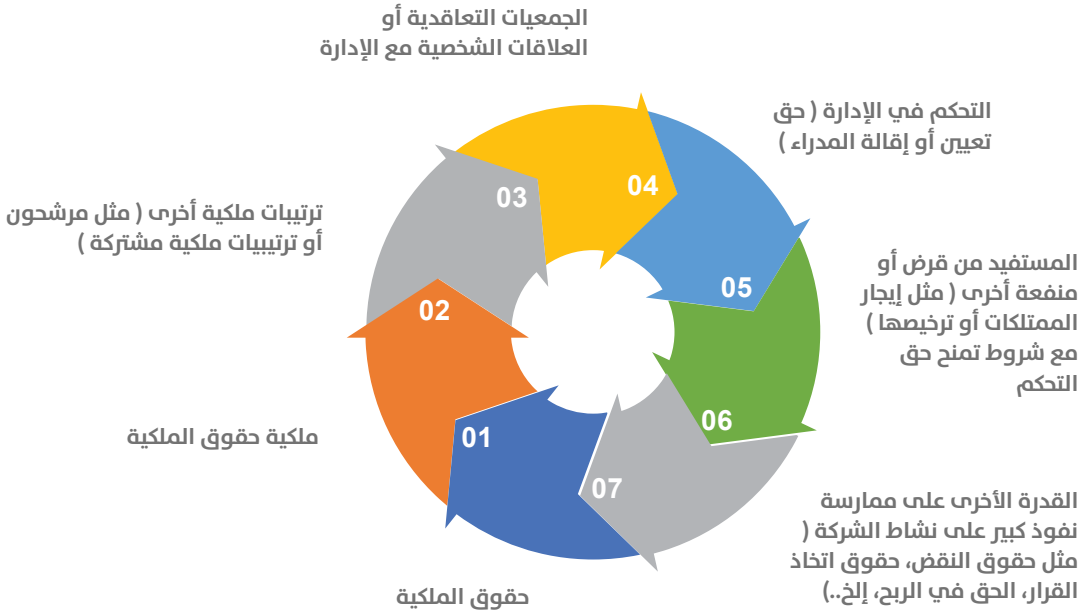

- يوضح المثال؛ حالة لا يوجد فيها مستفيد حقيقي على أساس حقوق السيطرة النهائية، ولكن يُعتبر شخص طبيعي خارجي مستفيدًا حقيقيًا على أساس أن لديه سلطة تعيين أو عزل مديري الكيان رغم عدم امتلاكه أي حقوق ملكية في الشركة:

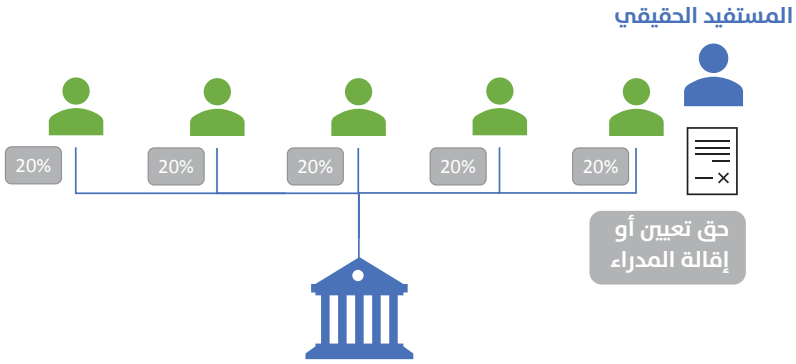

التحقق من هوية المستفيد الحقيقي

- يجب على المؤسسات المالية النظر فيما إذا كانت المعلومات المقدمة بشأن المستفيد الحقيقي كافية لإثبات هوية المستفيد الحقيقي ويمكن اعتبارها مستوفية للمتطلبات القانونية من حيث كونها "موثوقة ومستقلة المصدر من وثائق أو بيانات أو معلومات".

- وتشمل المعلومات الكافية لتحديد المستفيد الحقيقي على سبيل المثال: الاسم الكامل، الجنسية أو الجنسيات، وتاريخ ومكان الميلاد الكامل، عنوان السكن، رقم الهوية الوطنية ونوع الوثيقة.
- يجب التحقق من معلومات المستفيد الحقيقي للتأكد من دقتها. ويجب أن يستند مستوى التحقق إلى النهج القائم على المخاطر. تتطلب الهياكل المؤسسية البسيطة التحقق من أن المستندات المقدمة أصلية وصحيحة. أما الهياكل المعقدة للملكية، فتتطلب مصادر إضافية للتحقق من المعلومات المقدمة، بما في ذلك التركيز بشكل أكبر على أنواع المستندات وصحتها لإثبات صفة المستفيد الحقيقي (على سبيل المثال: مستندات المساهمين والاتفاقيات الأخرى التي تمنح الأشخاص الطبيعيين السيطرة على الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني).
- في الهياكل المؤسسية المعقدة، قد تساهم مجموعة من المستندات في التحقق من الاستفادة الحقيقية، مثل شهادة تأسيس الشركة، أو مستخرج من سجل المساهمين يوضح الاستفادة، أو صك الوقف، أو اتفاقية الشراكة، أو نظام الأساس و/أو شهادة تأسيس الشخص الاعتباري، بالإضافة إلى أي اتفاقية مساهم بالوكالة تُظهر من يمارس السيطرة الفعلية خلف ترتيبات المساهمين، أو اتفاقية المساهمين التي تُظهر أن شخصًا طبيعيًا يسيطر على أسهم أكثر من مساهم واحد بما يمنحه السيطرة الفعلية، وكذلك الأدلة المستندية التي تثبت قدرة شخص طبيعي على ممارسة نفوذ مهيمن على الشخص الاعتباري أو سلطة تعيين الإدارة العليا، أو الأدلة المستندية (مثل عقد العمل) التي تُظهر أن مديرًا أو موظفًا يمكنه التأثير على الشخص الاعتباري، أو الأدلة المستندية التي تثبت ممارسة النفوذ المهيمن على معاملات الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني.
- وذلك على سبيل المثال لا الحصر. كلما كان الهيكل المؤسسي أكثر تعقيدًا أو غموضًا، كان وجوده أقل منطقية أو قابلية للتفسير، وجب اتخاذ المزيد من خطوات التحقق إلى أن تقتنع المؤسسة المالية بأنها تعرف من هم المستفيدين الحقيقيين.
- ويوضح الجدول أدناه أمثلة على الكيانات وأنواع المستفيدين الحقيقيين والمستندات التي يتعين عليهم تقديمها لتحديد والتحقق من هوية المستفيد الحقيقي:

أمثلة (توضيحية) على المستفيدين الحقيقيين بحسب نوع الشخص الاعتباري:		
نوع الكيان القانوني	نوع المستفيد الحقيقي	أنواع المستندات التي يجب تحديدها والتحقق منها
شركة مساهمة	الأشخاص الطبيعيون الذين يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 25% من الأسهم أو حقوق التصويت. في حالة عدم تحديد أي شخص طبيعي تحت الملكية أو السيطرة، يعتبر كبير المسؤولين الإداريين (على سبيل المثال، الرئيس التنفيذي، رئيس مجلس الإدارة) هو المستفيد الحقيقي.	- شهادة التأسيس - شهادة التسجيل - نظام الأساس
الشراكة	الشركاء. عندما تنص اتفاقية الشراكة على أدوار غير متساوية، فإن المستفيدين الحقيقيين هم أولئك الذين يمتلكون مصلحة ملكية مسيطرة (أكثر من 25٪ من حصة الأرباح أو حقوق التصويت) أو الذين يمارسون السيطرة الفعلية بوسائل أخرى.	- وتشمل المستندات ذات الصلة باتفاقية الشراكة (التي تحدد الشركاء وحصص الأرباح وصلاحيات الإدارة). - شهادة التسجيل/مستخرج من السجل التجاري (إن وجد).
شركة ذات مسؤولية محدودة	الأشخاص الطبيعيون الذين يمتلكون بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 25% من الأسهم أو حقوق التصويت. وفي حال عدم تجاوز أي فرد لهذه النسبة، فإن المستفيدين الحقيقيين هم أولئك الذين يمارسون السيطرة الفعلية من خلال الاتفاقيات أو النفوذ أو المناصب الإدارية العليا. في حال استمرار الغموض، يجب تسجيل المسؤول الإداري الأعلى (مثل المدير العام أو الرئيس التنفيذي) كمستفيد حقيقي.	نظام الأساس/عقد التأسيس (موضحًا تفاصيل المساهمين). - سجل المساهمين أو مستخرج من السجل التجاري يؤكد توزيع الأسهم. - شهادة التأسيس الصادرة عن الجهة/مسجل الشركات. - مستندات الهوية الخاصة بالمساهمين والإدارة العليا.
شركة ذات مسؤولية غير محدودة	جميع الأعضاء/المستفيدون يُعتبرون مستفيدين حقيقيين، حيث إن كل منهم مسؤول شخصيًا دون حدود.	- نظام الأساس أو عقد الشراكة. - مستخرج من السجل التجاري (يُدرج فيه جميع الأعضاء). - شهادة التأسيس. - وثائق هوية جميع الأعضاء.

شركة الشراكة المحدودة	الشركاء العامون: لطالما اعتبروا المستفيدين الحقيقيين لأنهم يديرون العمل ويتحملون المسؤولية. الشركاء المحدودون: من يساهمون بأكثر من 25٪ من رأس المال أو حقوق التصويت يُعتبرون مستفيدين حقيقيين. يمكن أيضًا ممارسة السيطرة من خلال الحقوق التعاقدية (مثل حقوق النقض أو حق تعيين المديرين)، حتى في حال كانت المسؤولية محدودة.	- اتفاقية الشراكة (توضح الشركاء العامين والمحدودين، المساهمات الرأسمالية، وصلاحيات الإدارة). - مستخرج من السجل التجاري/سجل الشركة. - شهادة التأسيس/التكوين.
الصناديق	مديرو الصندوق، والراعي، والشريك العام، ومزود الصندوق، ومدير الصندوق.	- شهادة التأسيس أو التسجيل.
الجمعيات	الإدارة العليا أو المجلس التنفيذي	
شركات ذات مسؤولية محدودة	الإدارة العليا أو المجلس التنفيذي.	- شهادة التأسيس - شهادة التسجيل - نظام الأساس - محضر اجتماع مجلس الإدارة
شركات ذات مسؤولية محدودة	الشركاء العامون أو الشركاء المحدودون	- شهادة التأسيس - شهادة التسجيل - نظام الأساس - محضر اجتماع مجلس الإدارة
الشركات المدرجة	رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، والمدير العام، والمدير المالي، ومدير الشؤون المالية، ومدير العمليات.	- شهادة التأسيس - شهادة التسجيل - نظام الأساس - التقرير السنوي
منشئات ذات أغراض خاصة	المالك القانوني للأصول أو الشريك كبار المسؤولين التنفيذيين أو أعضاء مجلس الإدارة مثل الرئيس التنفيذي، أو المدير المالي، أو مدير العمليات، أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب إشرافية عليا مماثلة	- الاتفاق القانوني المنشئ للمركبة ذات الغرض الخاص.
الصناديق الاستئمانية	الأمناء، المستفيدون، والحماة، والمؤسسون للصندوق/المؤسسة.	- صك الوقف - وثيقة تسجيل الوقف
المنظمات غير الربحية	كبار المسؤولين داخل المنظمة	- الميثاق - نموذج التسجيل - محضر الاجتماع
التعاونيات	كبار المسؤولين داخل المنظمة	- نموذج التسجيل - محضر اجتماع مجلس الإدارة

الهيئات الحكومية	كبار مسؤولي المنظمة	- قرار الحكومة بإنشاء المنظمة
مؤسسة مرتبطة بالحكومة	كبار مسؤولي المؤسسة	- قرار المساهمين - قرار المشروع المشترك - سجل الأعضاء
الوقف	منشئ الوقف - الشخص الذي ينشئ الوقف ويساهم بأصوله. الأفراد أو المجموعات الذين يستفيدون من الوقف، سواء تم ذكرهم صراحةً أو تحديدهم ضمن فئة من المستفيدين.	- وثيقة التسجيل الصادرة عن الجهة ذات الاختصاص.

مراقبة مستمرة لتحديد المستفيد الحقيقي

- تُعد المتابعة المستمرة للمستفيد الحقيقي أمرًا بالغ الأهمية لضمان تحديد الأفراد الذين يسيطرون فعليًا أو يستفيدون من الكيان. ومع مرور الوقت، قد تتغير مصالح المستفيد الحقيقي، لا سيما في الهياكل المؤسسية المعقدة حيث يتم تقسيم الأسهم أو حقوق السيطرة بين عدة أطراف وعادةً ما تُمارس بشكل غير مباشر فقد يظهر مستثمرون جدد بدور مؤثر في الشركة، أو قد يقوم المالكون الحاليون بنقل السيطرة. ويمكن أن تحدث هذه التغييرات بشكل متكرر، مما يجعل من الضروري أن تقوم المؤسسات المالية بمراجعة ومتابعة المعاملات بشكل مستمر لضمان أن فهمها للمالكين المستفيدين الحقيقيين يظل محدثًا.

- وغالباً ما يستغل المجرمون الهياكل المعقدة للملكية أو يستخدمون المساهمين بالوكالة لإخفاء المسيطرين الفعليين على الكيان، مما يسهل عليهم تنفيذ الأنشطة غير المشروعة دون اكتشافها. ومن دون متابعة مناسبة، قد تمر هذه الجهود لإخفاء الملكية دون ملاحظة، مما يسمح بتحريك الأموال بشكل غير مشروع دون إثارة أي إنذارات. من خلال المراقبة الدقيقة للتدفقات المالية ومراجعة التغييرات في الملكية، يمكن للمؤسسات تحديد الأنماط غير المنتظمة مثل المعاملات غير المتوقعة، أو التحويلات إلى دول عالية المخاطر، أو التباينات بين سجلات الملكية والأنشطة الفعلية الجارية. ويساعد الكشف المبكر عن مثل هذه الشذوذات في منع إساءة استخدام النظام المالي في الأنشطة غير المشروعة.

- ووفقاً لمعايير مجموعة العمل المالي، يتعين على المؤسسات المالية اعتماد نهج قائم على المخاطر في العناية الواجبة بالعملاء، والذي يشمل ضرورة المراقبة المستمرة. ويجب إخضاع الكيانات المصنفة عالية المخاطر لمزيد من التدقيق المتكرر والمفصل، مما يسمح للمؤسسات بتعديل تدابير العناية الواجبة استنادًا إلى تطور ملف المخاطر الخاص بالعميل أو المستفيد الحقيقي، وضمان معالجة أي مخاطر ناشئة على الفور.

- كما تُعد المراقبة المستمرة أمراً جوهرياً للتخفيف من المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ تتيح للمؤسسات اكتشاف المعاملات غير المعتادة، سواء كانت تحويلات كبيرة أو سلسلة من التحويلات الصغيرة المصممة لتجنب الاكتشاف (المعروفة باسم التجزئة). ويمكن أن تؤدي هذه الشذوذات إلى مزيد من التحقيق أو الإبلاغ للسلطات، مما قد يمنع إتمام الأنشطة المالية غير المشروعة.

- ويجب أن يكون لدى المؤسسات المالية إجراءات لتحديث هيكل الملكية ومعلومات المستفيد الحقيقي، ويستند هذا التحديث إلى المعلومات المقدمة من العميل وكذلك المراجعة الدورية وفقًا للمخاطر والأحداث المحفزة. ويجب إخضاع الكيانات عالية المخاطر لمراجعة دورية أكثر تكرارًا لمعلومات المستفيد الحقيقي. كما ينبغي أن تُعرّف الأحداث المحفزة التي تستوجب تحديث المعلومات المتعلقة بهيكل الملكية والمستفيد الحقيقي من خلال السياسات والإجراءات الداخلية، ومن أمثلة هذه الأحداث: تغييرات في تصنيف المخاطر الخاص بالعميل، أو تغييرات جوهرية في المديرين/الإدارة (مثل استبدال شاغلي الوظائف الرئيسية و/أو الإدارة العليا).

حفظ السجلات

- تلتزم المؤسسات المالية بالاحتفاظ بسجلات هيكل الملكية والمستفيد الحقيقي طوال فترة العلاقة التجارية، وذلك وفقًا لنظام مكافحة غسل الأموال ولوائح هيئة السوق المالية.

شكراً